

دور معايير الحوكمة في رفع كفاءة الرقابة على شركات التأمين التكافلي

الأستاذة: شارفي سامية

أستاذة مساعدة، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر

البريد الالكتروني: Charfi-26@outlook.fr

Abstract:

Contributed to the Takaful insurance industry in the development and control of several insurance products, through the tireless efforts in reviving the Islamic financial and activated in the contemporary financial systems, but the insurance activity is shrouded several risks, most notably affects the financial solvency, which requires the use of modern mechanisms for the management of its business by the application of corporate governance rules Takaful insurance companies, which aims to provide effective control measures to ensure its continued growth and according to international best practices.

Therefore, we will look through this paper to the contribution of corporate governance standards to improve the level of control on the Takaful insurance activities, reducing the risk that prevent access to its goals.

Key words: Takaful insurance companies, risk, corporate governance, supervision.

ملخص:

أسهمت صناعة التأمين التكافلي في تطوير وضبط عدّة منتجات تأمينية، من خلال الجهود الحثيثة في إعادة بعث المالية الإسلامية وتفعيلها في الأنظمة المالية المعاصرة، إلا أن نشاط التأمين يكتنفه عدة مخاطر، أبرزها ما يؤثر على الملاءة المالية للشركة، مما يستوجب الاستعانة بآليات حديثة لإدارة أعمالها، من خلال

تطبيق قواعد حوكمة شركات التأمين التكافلي، التي تهدف إلى توفير إجراءات رقابية فعّالة تضمن نموها واستمرارها وفق أفضل الممارسات الدولية. وعليه سنتطرق من خلال هذه الورقة البحثية إلى مدى مساهمة معايير الحوكمة في تحسين مستوى الرقابة على أنشطة التأمين التكافلي، والحد من المخاطر التي تحول دون الوصول لأهدافها.

الكلمات الدالة: شركات التأمين التكافلي، المخاطر، حوكمة الشركات، الرقابة.

مقدمة:

أدت الأزمات المالية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد العالمي الى تصدّر مفهوم الحوكمة قمة اهتمام مجتمع الأعمال، كمنظمة التعاون الاقتصادي (OECD)، ومركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، والمؤسسات المالية الدولية (IFC)، واتحاد المصارف العربية (UAB) من خلال إصدار مجموعة من المعايير التي تُلزم بها جميع الشركات خاصة الشركات التأمينية، نظراً لاحتواء هذه الأخيرة على مخاطر مركّبة تشمل المخاطر الخاصة بها، ومخاطر المؤسسات التي تُؤمنها.

إنّ التطبيق العملي للتأمين التكافلي الذي يُعد رديف التأمين التجاري، يحتاج إلى المزيد من التأسيس الشرعي، والاجتهاد الفقهي الذي اختلفت فيه الآراء، إذ نجد أن مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية أصدر معاييراً شرعية ومحاسبية لإعلاء العدل والمساواة، في حين أنّ مجلس الخدمات المالية الإسلامية أصدر معياراً مستقلاً لحوكمة شركات التأمين التكافلي، يأخذ في اعتباره ما صدر من معايير دولية مضيفاً إليها المعايير التي تتناسب وخصوصية خدمات التكافل، من أجل العمل وفق ما جاءت به مبادئ الشريعة الإسلامية، والذي تضبطه الهيئة الشرعية، لذلك بات لزاماً توفير نظام رقابي فعّال لمتابعة مدى التزام شركات التأمين التكافلي بمعايير الحوكمة.

أهمية البحث:

حظيت حوكمة الشركات ببالغ الاهتمام نتيجة لعدد من حالات الفساد المالي والإداري التي منيت بها كبرى الشركات، على غرار شركات التأمين التكافلي، وتكمن أهمية تطبيق معايير الحوكمة في الحفاظ على توازن المصالح بين كل أطراف عقد التأمين، من خلال الإفصاح والشفافية في توفير معلومات متماثلة للمستثمرين، وتجنب الوقوع في مشاكل محاسبية ومالية .

أهداف البحث: يهدف هذا البحث الى بلوغ الأهداف التالية:

-توضيح نماذج تقديم التأمين التكافلي؛

- عرض أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي؛

-إبراز إسهامات الحوكمة في الرقابة على أنشطة شركات التأمين التكافلي.

مشكلة البحث: يحاول البحث الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم معايير الحوكمة في تحسين الرقابة على خدمات التأمين

التكافلي والرفع من كفاءتها؟

منهجية البحث: بغية الإجابة عن السؤال الرئيسي والوصول إلى الهدف المرغوب فيه تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل المناسب لموضوع البحث.

هيكلية البحث: للتحليل والتعمق أكثر قمنا بتقسيم البحث الى ثلاثة محاور نوردها في الآتي:

المحور الأول: نماذج تقديم خدمات التأمين التكافلي؛

المحور الثاني: معايير الحوكمة والإطار الشرعي لها؛

المحور الثالث: مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل الأنظمة الرقابية لشركات التأمين التكافلي.

المحور الأول: نماذج تقديم خدمات التأمين التكافلي

إن التغيرات المتسارعة التي شهدها العالم نتيجة إفرازات العولمة، وتحرر الملكية عن الإدارة، صاحبها توسع كبير لشركات التأمين في النشاط والحجم، وتنوع الخدمات المقدمة، وكذا الصيغ المقترحة لتطبيقه في الحياة العملية.

1- مفهوم التأمين التكافلي: تقدم خدمات التأمين كوسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين، وذلك بتوزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكون جميعهم معرضين لهذا الخطر، وذلك بمقتضى اتفاق سابق، ونظراً لحدائنة نظام التأمين التكافلي، فقد تعددت حوله التعاريف من قبل المختصين، نوجزها فيما يلي:

- يعرف نظام التأمين التكافلي على أنه " تعاون مجموعة من الاشخاص ممن يتعرضون للخطر، على تعويض الخسارة التي قد تصيب أحدهم، عن طريق اكتتابهم بمبالغ نقدية لتعويض أي مكتب عندما يقع الخطر المؤمن عليه¹.

-عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية التأمين التكافلي على أنه: تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا، وسائر المحظورات وذلك بتقديم المؤمن له اشتراكات متبرعا بها كليا أو جزئيا، لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الخطر المؤمن عليه، وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف، واقتطاع الاحتياطات يوزع على حملة الوثائق (المستأمنين)²، وعليه يمكن تعريف التأمين التكافلي كعقد وكنظام كما يلي:

التأمين التكافلي كعقد: يعتبر عقد التأمين التكافلي عقداً مُستحدثاً، يحتاج الى عناية شرعية فائقة لصياغته بما لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية، ويعين تعريفه كعقد على تحديد طرفي العقد، وطبيعة محل التعاقد، والتزامات أطرافه، فهو "اتفاق بين شركة التأمين التكافلي، باعتبارها ممثلة لـ"هيئة المشتركين"، وشخص طبيعي أو قانوني على قبوله عضوا في هيئة المشتركين، والتزامه بدفع مبلغ معلوم (قسط) على سبيل التبرع منه ومن عوائد استثماره لأعضاء هذه الهيئة من أموال التأمين، التي تجمع منه ومن غيره من المشتركين، التعويض عن الضرر الفعلي الذي أصابه من جراء وقوع خطر معين على النحو الذي تحدده وثيقة التأمين، وبين أسسه النظام الأساسي للشركة"³.

1-2التأمين التكافلي كنظام:" التأمين التكافلي هو قيام مجموعة من الأشخاص بالاشتراك في نظام يتيح لهم التعاون في تحمل الضرر الواقع على أحدهم بدفع تعويض مناسب للمتضرر، من خلال ما يتبرعون به من أقساط"⁴، وبهذا تختلف

بديعة علي أحمد: التأمين في ميزان الشريعة الإسلامية- دراسة فقهية مقارنة- دار الفكر الجامعي،¹الاسكندرية، 2007، ص: 240.

2 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية، البحرين، 2001، المعيار رقم 26- التأمين الاسلامي، ص: 436.

3 حسان حامد حسين: أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الاسلامية، بحث مقدم لمؤتمر الاقتصاد الاسلامي، دبي، 2004، ص: 3.

4 أبو غدة عبد الستار: التبرع والهبة وأهميتهما كبداية للتعويض في التكافل، بحث مقدم لمنتدى التكافل السعودي الدولي الأول، جدة، 2004، ص: 3.

شركات التأمين التكافلي شكلا ومضمونا عن شركات التأمين التقليدية من عدة نواحي، والجدول التالي يوضح الفرق بين النوعين⁵:

الجدول رقم (1): الفرق بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي

البيان	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
الأساس القانوني	المعاوضة: الاتفاقية بين قسط التأمين ومبلغ التأمين كالتزامات متقابلة	التبرع بقسط التأمين (الاشتراك) لهيئة المشتركين، والنص على ذلك في العقد، فهو تبرع منظم يلحق به الالتزام.
الغرر	يوصف به العقد ، وهو كثير مؤثر في المعقود عليه أصالة في عقد التأمين القائم على المعاوضة المحضة	الغرر لا يؤثر في عقود التبرعات.
هيئة الرقابة الشرعية	لا يشترط ولا يتطلب وجودها	وجودها شرط أساسي لوضع الاسس الشرعية ومتابعة اداء شركة الادارة والتزامها بما تم الافشاء به
طبيعة العقد	عقد معاوضة مالية محضة فردي يربط بين مصالح ليست من طبيعة واحدة	عقد تبرع بين مصالح من طبيعة واحدة متوافقة وليست متعارضة
الاطراف	المؤمن والمستأمن طرفان متعاوضان مختلفان في المصلحة	أعضاء الهيئة المشتركون يجتمع فيهم صفة المؤمنين والمؤمن له، فكل عضو تجتمع في الصفتان ومصالحتهما واحدة
الربح	الربح مقصود أساسي وتنفرد به شركة التأمين	يستفيد من المشتركين في التأمين طبقا لأسس التوزيع المنصوص عليها

⁵ زكي عيسى:الفروق بين نظام التأمين التقليدي ونظام التأمين التكافلي، بحث مقدم لمنتدى التكافل السعودي الدولي، جدة، 2004، ص:12.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: زكي عيسى، الفروق بين نظام التأمين التقليدي ونظام التأمين التكافلي، بحث مقدم لمنتدى التكافل السعودي الدولي، جدة، 2004، ص:12.

2- الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي

إن أهم ما يميز شركات التأمين التكافلي وجود آلية رقابة إضافية تتمثل في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، التي تسهر على مراقبة مدى توافق أعمال شركات التأمين التكافلي مع الضوابط الشرعية، كما أن شركات التأمين التكافلي يمكن أن يكون لها هيئة شرعية فردية، أي ما يطلق عليه الاستشارية الفردية، أو يمكن أن تبرم عقدا مع إحدى المؤسسات المتخصصة في الرقابة الشرعية، وهو ما يطلق عليه المهنية المؤسسية⁶، فمصطلح الرقابة الشرعية من المصطلحات المستحدثة التي ظهرت مع ظهور المؤسسات المالية الإسلامية، وهي "حق شرعي يخول للهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها وعن طريق أجهزتها المعاونة، لتحقيق أهداف المؤسسة المالية وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية"⁷.

إن الاختصاص الأصيل والجامع في عمل الهيئة الشرعية يكمن في الفتوى والرقابة الشرعية، فهما جوهر الهيئة الشرعية، وما يلزم كلا الناشطين من اعمال واجراءات، وفيما يلي توضيح لهذه الاختصاصات:

2-1- الفتوى: تختص ببيان الحكم الشرعي عن دليل لمن سأل عنه، فالفتوى اخبار عن الحكم الشرعي، وعن دليله بما لا اختصاص له بشخص معين، وهناك شروط عديدة لمن يقوم بالفتاء وعلى المفتي أن يعلم بانطباق الحكم على الواقعة المسؤول عنها وهو ما يطلق عيه تحقيق المناط⁸.

2-2- المتابعة الشرعية: يتمثل دورها في التأكد من ان شركة التأمين التكافلي لا تخالف احكام الشريعة الاسلامية فيما تقوم به من أنشطة حسب ما جاء في

6 عمر محمد عبد الحليم: أعمال الهيئات الشرعية بين الاستشارية الفردية والمهنية المؤسسية، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2003، ص:4.

7 البعلي عبد الحميد: الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص: 25.

8 عماد الزيادات، الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين التعاوني وطرق تفعيلها، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن، عمان، 2010، ص: 11.

الفتاوى والقرارات والارشادات الصادرة عن الهيئة الشرعية، وبما يحقق مقاصد الشريعة وفي سائر معاملات الشركة وبين المخالفات في التطبيق ان وجدت علما بأن هذه المخالفات تكون على نوعين : مخالفات بالإتيان او مخالفات بالترك⁹.

بدأ التطبيق الفعلي للتأمين التكافلي في عام 1979 في دولة السودان الشقيقة، وتأسست أول شركة تأمين تكافلي متزامنة مع تأسيس بنك فيصل الاسلامي بالسودان، لتقوم بتوفير الحماية التأمينية لعمليات وتمويلات البنك بصورة شرعية، وقد اعتمدت الشركة نموذج المضاربة في العلاقة بين "هيئة المشتركين" وشركة الإدارة، ثم انتشر هذا النموذج في كل الدول الاسلامية التي تبنت قيام شركات تأمين تكافلي حتى عام 2003، حيث تأسست في ماليزيا رابع شركة تكافل (شركة تكافل إخلاص)، واستخدمت هذه الشركة لأول مرة فكرة عقد الوكالة¹⁰ ليكون النموذج البديل للمضاربة، أما في سنة 2005 طبق النموذج المختلط ليكون الأكثر شيوعاً على مستوى العالم.

3-الصيغ المطبقة لإدارة شركات التأمين التكافلي تخضع العلاقة بين أطراف عقد التأمين التكافلي لإحدى الصيغ المطروحة في سوق التأمين التكافلي؛ حتى يمكن وضع الضوابط الشرعية المناسبة لكل نموذج، وفيما يلي توضيح لصيغ تقديم التأمين التكافلي المتمثلة في:

3-1 إدارة العمليات التأمينية وفق صيغة المضاربة: سنعرض أولاً معنى المضاربة وأطرافها ثم نطبق هذا على التأمين التكافلي.

المضاربة: عقد يتضمن دفع مال لآخر ليعمل فيه بجزء لشائع معلوم من الربح¹¹، أي أنها علاقة بين طرفين: أحدهما بالمال، والآخر بالجهد والخبرة، ويكون نموذج التأمين التكافلي وفق المضاربة حسب المخطط التالي:

البعلي عبد الحميد: الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الاسلامية ؛ مرجع سابق، ص:9.25

10 قاسم" زين العابدين":نظرة متفحصة حول نماذج التكافل، بحث منشور في جريدة الاقتصادية، صفحة المصرفية الإسلامية، العدد42،جدة، 2007 ، ص:15.

11المصرف الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية: صيغ الاستثمار وتشغيل الاموال في الفكر الاسلامي ، مركز الاقتصاد الاسلامي، القاهرة، ص22.

الشكل رقم (1): نموذج التأمين التكافلي وفق المضاربة:



المصدر: رياض منصور الخلفي: " تقييم التطبيقات و تجارب التأمين التكافلي الإسلامي " ورقة مقدمة في ملتقى التأمين التكافلي في 22/20 يناير 2009 من تنظيم الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد و التمويل، الرياض – المملكة العربية السعودية ص: 13، بتصرف من الباحثين.

استنادا لهذا المخطط نستطيع أن نميز بوضوح المراحل المكونة لهذا النموذج كالتالي:

يعتبر المؤمن لهم "أعضاء هيئة المشتركين" جميعا أرباب مال، ويدخلون في شركة مضاربة مع شركة ادارة التأمين التكافلي كمضارب وفق الاساس التعاقدي الذي يعد عقدا واحدا لإدارة العملية التأمينية واستثمار أموال صناديق التكافل على أساس المضاربة الشرعية، وبذلك فان العلاقة التعاقدية هي ادارة العملية التأمينية لصناديق التكافل (من قبل هيئة حكمية اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة)، وادارة عملية استثمار اموال هذه الصناديق.

✓ يحصل مدير التكافل على بنسبه يحددها مجلس ادارة شركة الادارة¹² ، تخصص من الفائض القابل للتوزيع من العمليات التأمينية واستثمار الأموال وذلك في نهاية السنة المالية.

✓ ان جميع المصاريف سواء أكانت ادارية أو عمومية، أو مصاريف اعادة التكافل، والاحتياطات الفنية المختلفة، والتعويضات يتحملها صندوق التكافل.

✓ عيوب نموذج المضاربة: لقد أظهر هذا النموذج بعض العيوب في التطبيق، نورد منها¹³ :

- عند بداية الشركة لم يكن هناك تبرعات في صندوق التكافل لاستثماراتها، وتحملت شركة الادارة دفع كامل المصاريف في الفترة الاولى للحصول على اعمال، وعندما بدأت الاقساط في التجمع، لم تستطع الشركة استرجاع المصاريف، حيث ان صندوق المشتركين ملتزم بسداد التعويضات، ومن حق شركة الادارة الحصول على المصاريف الفعلية وحصلتها من عائد الاستثمار.

تسبب هذا الوضع في تراكم الخسائر على اصحاب راس المال، ومن ثم لم تتمكن الشركة من النمو بطريقة سريعة ومنظمة، لمحدودية عوائد الاستثمار، وعدم وضوح التدفقات النقدية التي يبني عليها خطط التوسع.

- ليس من حق الشركة وفق العقد الحصول على اي نسبة من الفائض التاميني ، وايضا يلتزم اصحاب راس المال بإقراض اي صندوق تكافل داخل الشركة يعاني عجزا قرضيا حسنا؛ للوفاء بالتزاماته على أن يسدد فور الحصول على أقساط جديدة.

2-3 إدارة العمليات التأمينية وفق صيغة الوكالة

الوكالة: هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف أو استئانة الانسان غيره في تصرف جائز معلوم يقبل الانابة¹⁴ ، ويكون نموذج التأمين وفق الوكالة كالتالي:

12 عبد القادر علي:فقه المضاربة في التطبيق العملي والتجديد الاقتصادي ، الشركة الاسلامية للاستثمار الخليجي، القاهرة ، 1990، ص 12.

13Abdul wahab abdulrahim:takaful business modewakalah based on WAQF,P3.

14 الحماد حماد: عقد الوكالة في الفقه الاسلامي وتطبيقاته في كتابه العدل بالمملكة العربية السعودية، بحث منشور في مجلة العدل، العدد23، وزارة العدل، الرياض، 1999، ص:137.

- يعد أعضاء هيئة المشتركين جميعاً أعضاء في صناديق التكافل، ويقومون بتوكيل شركة ادارة التأمين التكافلي بإدارة عمليات التكافل واستثمار اموال الصناديق.
 - الأساس التعاقدي هو عقد واحد لإدارة العملية التأمينية واستثمار أموال صناديق التكافل على أساس الوكالة، وبذلك فان العلاقة التعاقدية هي ادارة العملية التأمينية لصناديق التكافل، التي تعد هيئة حكمية اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة ، وإدارة عملية استثمارأموال هذه الصناديق.
 - يحصل مدير التكافل على نسبة يحددها مجلس ادارة شركة الادارة ، تخصص من الاقساط فور تحصيلها ، وتسمى رسوم الوكالة، وتحول لحساب مدير التكافل، علماً أنه يمكن خصم رسوم الوكالة كنسبة مئوية من اجمالي الاقساط المحصلة أو من الأقساط بعد خصم اقساط الاعادة على ان تكون النسبة المئوية الى من النسبة المخصصة من اجمالي الاقساط.
 - يتحمل صندوق التكافل جميع مصاريف اعادة التكافل، والاحتياطات الفنية المختلفة ، والتعويضات ومصاريف الحصول على الأعمال على أن يتحمل مدير التكافل جميع المصاريف العمومية والادارية خصماً من رسوم الوكالة ، وما تبقى يكون ربحاً لمدير التكافل¹⁵ ، وفيما يلي مخطط توضيحي له:
- الشكل رقم (2): نموذج التأمين التكافلي وفق نموذج الوكالة

15 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص:56.



المصدر: رياض منصور الخليلي: "تقييم التطبيقات و تجارب التأمين التكافلي الإسلامي" مرجع سبق ذكره، ص 15، بتصرف من الباحثين.

استناداً لهذا الشكل تتضح المراحل المكونة لهذا النموذج والمذكورة سلفاً:

- إذ يقوم المشتركون بدفع الاشتراكات التي يقع توظيفها في صندوق المشتركين.
- يلعب المساهمون أو مؤسسة التكافل دور وكيل المشتركين ويلتزمون بالفصل بين أصول "صندوق المشتركين" و "الأصول الخاصة"
- توظف مؤسسة التكافل أصول "صندوق المشتركين" طبقاً لمبادئ المالية الإسلامية بصفتها وكيلاً. وتمنح الفوائض المتولدة لفائدة نفس الصندوق
- تتلقى مؤسسة التكافل مبلغ بعنوان "الوكالة" متمثلاً في نسبة من قسط الاشتراك.
- تدفع التعويضات لفائدة المنتفعين المتكبدين للخسائر والأضرار.

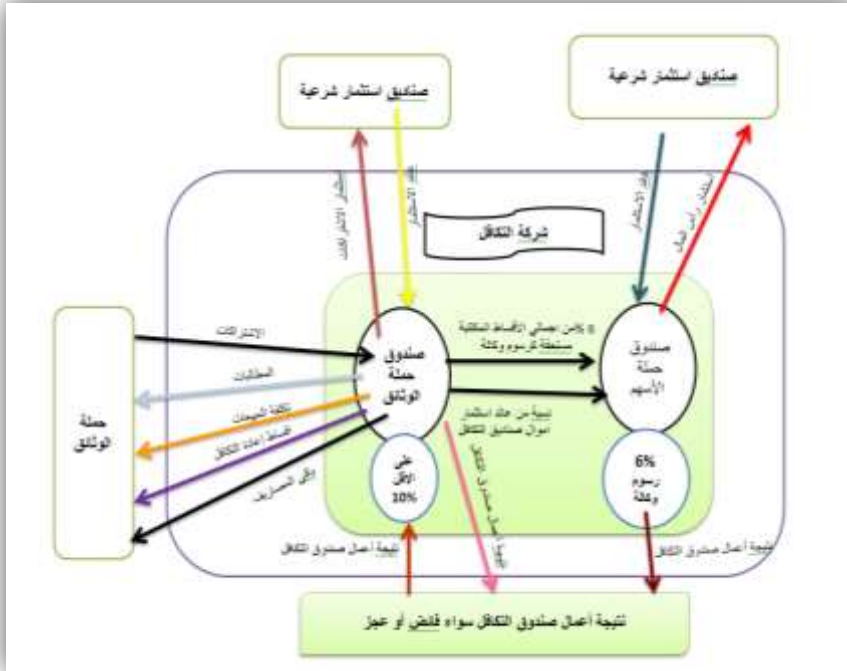
✓ بعد إيقاف الحسابات وفي حال وجود فائض في الصندوق، يتم استعمال هذا الأخير لتسديد القرض الحسن ولتكوين مدخرات المخاطر . وفي حال تجاوز المدخرات (100%) من معالم الاشتراك بالنسبة للسنة المحاسبية ، تقوم الجلسة العامة بتقديم طلب لمجلس الإدارة لدراسة إمكانية التخفيض في معلوم الاشتراك التكافلي أو توزيع الفائض المتبقي نقداً على المشتركين.

✓ من عيوب هذا النموذج:

عدم حصول مدير التكافل على نسبة من أرباح استثمار اموال صناديق التكافل، وحصوله على رسوم الوكالة مقدما قد لا يشجعه على جودة الاستثمار، وأيضاً حصوله على مقابل ادارة الاستثمار بالرغم من امكانية حصول خسائر في الاستثمار يتنافى مع مقاصد الشريعة (الغنى بالغرم) والأمانة المهنية.

3-3 نموذج التأمين التكافلي المختلط: النموذج الأكثر شيوعاً حالياً على المستوى الاقليمي والدولي، هو النموذج المختلط (الوكالة والمضاربة)؛ لما في هذا النموذج من مزايا وتجنب لبعض العيوب في النماذج الأخرى¹⁶، يكون وفق مايلي:

الشكل رقم(3): النموذج المختلط (الوكالة والمضاربة) حسب آخر التعديلات



المصدر: ناصر عبد الحميد: حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة - بميك، القاهرة، 2014، ص112، بتصرف من الباحثين.

بناءً على الشكل السابق يمكن تلخيص الأسس التي يقوم عليها تطبيق النموذج المختلط:

16 The word takaful report ;Emst and young,2010,p 26.

يقوم أعضاء "هيئة المشتركين" جميعا باعتبارهم أعضاء في صناديق التكافل، بإدارة عمليات التكافل، ويدخلون في شركة مضاربة مع شركة ادارة التأمين التكافلي لاستثمار أموال الصناديق وفق ما يلي:

- الاساس التعاقدي هو عقدان منفصلان : أحدهما لإدارة العملية التأمينية على اساس الوكالة بأجر، والآخر لاستثمار اموال صناديق التكافل على اساس المضاربة بنسبة معلومة مقدما من ارباح الاستثمار، وبذلك فان العلاقة التعاقدية هي ادارة العملية التأمينية لصناديق التكافل، التي تعد هيئة حكمية اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة ، وادارة عملية استثمار أموال هذه الصناديق.

- يحصل مدير التكافل على نسبة يحددها مجلس ادارة شركة الادارة ، تخصم من الاقساط فور تحصيلها وتسعى رسوم الوكالة وتحول لحساب مدير التكافل، علما أنه يمكن خصم رسوم الوكالة كنسبة مئوية من اجمالي الاقساط المحصلة أو من الأقساط بعد خصم اقساط الاعادة على ان تكون النسبة المئوية الى من النسبة المخصصة من اجمالي الاقساط.

-يتحمل صندوق التكافل جميع مصاريف اعادة التكافل، والاحتياطات الفنية المختلفة ، والتعويضات ومصاريف الحصول على الأعمال على أن يتحمل مدير التكافل جميع المصاريف العمومية والادارية خصما من رسوم الوكالة ، وماتبقى يكون ربحا لمدير التكافل.

- يحصل على نسبة معلومة من ارباح استثمار الاموال في نهاية السنة المالية كمضارب، وأيضا يمكن أن على حافر تشجيعي كنسبة من الفائض اذا كانت عمليات الاستثمار محققة لأرباح أعلى من المتوقع بعد موافقة الهيئة الشرعية.

وبالتالي فان هذا النموذج يتميز بحصول مدير التكافل على دخل ثابت ، ويمكن التنبؤ به في ضوء حجم المبيعات، كما أنه يحصل أيضا على نسبة من عائد استثمار أموال الصناديق.

على الرغم مما يميز هذا النموذج إلا أن به بعض العيوب؛ حيث يخشى من عدم العدالة في حساب نسبة رسوم الوكالة، التي تخصم من الاقساط، وهو الأمر الذي قد يؤثر في سلامة الموقف المالي لصناديق التكافل.

المحور الثاني: معايير الحوكمة والإطار الشرعي لها

ظهرت الحاجة الى حوكمة الشركات نتيجة حدة الصراع بين أطراف الوكالة، وسلسلة أحداث الفشل التي ضربت الشركات المقيدة في أشهر أسواق المال

العالمية، وتمخض عن هذه الظروف وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد الشركة، وتحقيق أهداف أصحاب المصالح، وبالأخص المساهمين.

1- مفهوم الحوكمة: يعود الاهتمام بموضوع الحوكمة الى طروحات " ADAM SMITH" في كتابه "ثروة الأمم"، والى تحذيره الصريح من المخاطر المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة¹⁷.

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة الشركات على أنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها حيث تقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف أصحاب المصالح¹⁸.

كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) سنة 1998، على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات، والتحكم في أعمالها"¹⁹.

2 - معايير ومقاييس الحوكمة: تمّ اعتماد عدة معايير للحوكمة من قبل المنظمات الرائدة في هذا المجال، والمتمثلة في منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)، ومركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، والمؤسسات المالية الدولية (IFC)، واتحاد المصارف العربية (UAB).

2-1 معايير الحوكمة: نظراً لإختلاف مفهوم الحوكمة بين الجهات المختلفة تتباين معاييرها باختلاف أهدافه، فتقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على المعايير الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على المعايير السياسية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تركز على المعايير الإدارية،

17 Thierry wide mangoiran et autres, Développement durable et gouvernement d'entreprise : un dialogue prometteur, édition d'organisation, paris, 2003, p : 103.

18 -Organization for EconomicCo-operation and Development(OECD),Principles of Corporate Governance, 2000.

¹⁹The institute of internal auditors , the lessons that lie beneath , tone at the tope ;USA,february ,2002 ,p:2.

أما البنك الدولي يركز على المعايير الاقتصادية، وفيما يلي عرض لأهم معايير الحوكمة²⁰:

- 1- وضع نظام فعال لحوكمة الشركة: ينبغي على نظام حوكمة الشركة أن يساهم في تحقيق الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع قانون الدولة، ويحدد بشكل واضح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المتخصصة في مجال الرقابة، التنظيم، وتطبيق النصوص؛
 - 2- حقوق المساهمين: ينبغي على أي نظام لحوكمة الشركات أن يحمي ويسهل ممارسة المساهمين لحقوقهم؛
 - 3- معاملة عادلة للمساهمين: لا بد أن يضمن نظام حوكمة الشركة معاملة عادلة لكل المساهمين، بما فيهم الأقلية والأجانب، وأن يحصلوا على تعويض فعلي عند التعدي على حقوقهم؛
 - 4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ينبغي أن يعترف نظام حوكمة الشركة بحقوق مختلف أصحاب المصلحة، وفقاً للقانون الساري أو وفقاً للاتفاقيات المتبادلة، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات ومختلف أصحاب المصلحة بهدف خلق الثروة ومناصب شغل، وضمان استمرارية المؤسسات ذات الصحة المالية؛
 - 5- الشفافية ونشر المعلومات: ينبغي على نظام حوكمة الشركة أن يضمن نشر المعلومات الصحيحة، في الوقت المناسب، عن كل المواضيع الهامة المتعلقة بالشركة، لاسيما الوضع المالي، النتائج، المساهمين وحوكمة الشركة؛
 - 6- مسؤولية مجلس الإدارة: ينبغي على حوكمة الشركة أن تؤمن قيادة استراتيجية للشركة، ورقابة فعلية للتسيير من قبل مجلس الإدارة، وكذلك مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركات ومساهميها.
- 2-2 مقاييس الحوكمة : نظراً لأن مصطلح الحوكمة مرتبط بتطبيقات كوفمان (Kauffmann)، الذي حدد ستة معايير لقياس الحوكمة على مستوى دول العالم، إلا أن هذه المؤشرات تختلف من ناحية دقة وشمولية المقياس،

20 مليكة زغيب، سوسن زيرق: "دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة بالجزائر" مداخلة ضمن ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06، 07 ماي 2012 بجامعة بسكرة، الجزائر.

ووفقا للبنك الدولي فإن WGI (World governance indicators wide) قُدم كمؤشر شامل وليس بديلاً للمقاييس الأخرى، بل يستخدم نتائج باقي المقاييس لقياس جودة الحكم.

هناك عدة أسباب تجعل من WGI أفضل مقاييس الحكم المتاحة؛ أولها أنه يحتوي على عدة مقاييس وكل مقياس يركز على موضوع من مواضيع الحوكمة، هذه المقاييس تشمل (المشاركة والمساءلة، جودة التشريعات، فعالية الحوكمة، سيادة القانون، مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي)، وكل مقياس يمكن استخدامه كمؤشر مستقل لأحد مواضيع الحوكمة²¹.

ثانيها أنه تمّ بناء كل مؤشر من المؤشرات العالمية للحوكمة باستخدام 31 مصدر للبيانات و441 متغيراً مما يضيف مزيداً من الشمولية للمؤشرات والتي تغطي 213 دولة وإقليم، بحيث يتم إصدار WGI بشكل سنوي اعتباراً من سنة 2004 بينما تم إصداره كل سنتين من أول نسخة في 1996، وفيما يلي إحصائيات قياس المؤشرات الست للحوكمة في بعض الدول العربية لسنة 2014.

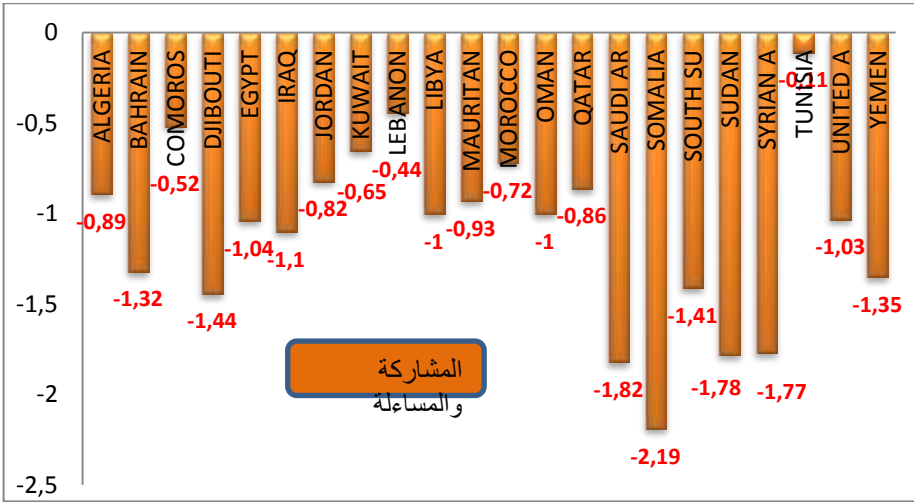
الجدول رقم (2): قياس مؤشرات الحوكمة في بعض الدول العربية لسنة 2014

مؤشرات الحوكمة الرشيدة						الدول
المساءلة والمشاركة	الاستقرار السياسي	جودة التشريعات	فعالية الحوكمة	سيادة القانون	مكافحة الفساد	
-0,89	-1,17	-1,19	-0,6	-0,68	-0,48	الجزائر
-1,32	-1,34	0,6	0,58	0,35	0,45	البحرين
-0,52	-0,24	-1,26	-1,44	-0,99	-0,73	جزر القمر
-1,44	-0,12	-0,55	-1,18	-0,76	-0,44	دجيبوتي
-1,04	-1,62	-0,7	-0,89	-0,6	-0,6	مصر
-1,1	-1,99	-1,26	-1,08	-1,47	-1,25	العراق
-0,82	-0,62	0,11	-0,11	0,39	0,09	الأردن
-0,65	0,14	-0,09	-0,07	0,39	-0,15	الكويت
-0,44	-1,69	-0,09	-0,39	-0,78	-0,92	لبنان
-1	-1,81	-1,83	-1,5	-1,36	-1,52	ليبيا
-0,93	-1,02	-0,7	-0,9	-0,95	-0,68	موريتانيا

-0,72	-0,5	-0,17	-0,07	-0,25	-0,36	المغرب
-1	0,48	0,47	0,21	0,56	0,08	عمان
-0,86	1,22	0,74	1,07	1,04	1,24	قطر
-1,82	-0,41	0,08	0,06	0,26	-0,01	السعودية
-2,19	-2,75	-2,21	-2,21	-2,44	-1,58	الصومال
-1,41	-1,76	-1,51	-1,49	-1,44	-1,36	جنوب السودان
-1,78	-2,2	-1,44	-1,53	-1,25	-1,49	السودان
-1,77	-2,68	-1,61	-1,34	-1,48	-1,24	سوريا
-0,11	-0,91	-0,35	0	-0,2	-0,15	تونس
-1,03	0,92	0,78	1,17	0,64	1,29	الإمارات العربية
-1,35	-2,35	-0,74	-1,2	-1,16	-1,2	اليمن

world bank &)4Indicator (WGI,201 Governance wide World:source
) &International Human Development Indicators4(201

1- مؤشر المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability) وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء .

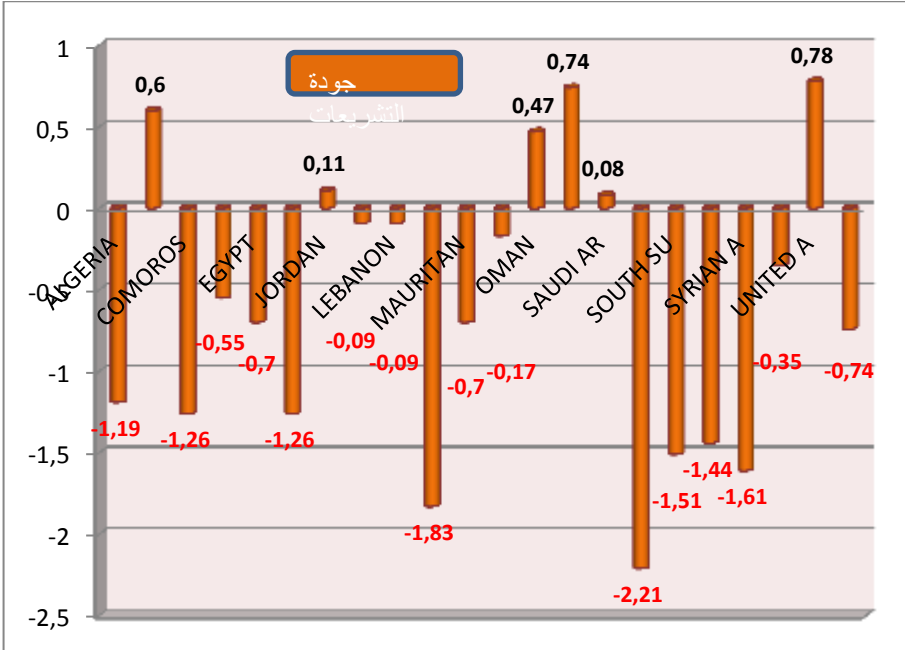


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات

WorldwideGovernanceIndicator (WGI,2014)

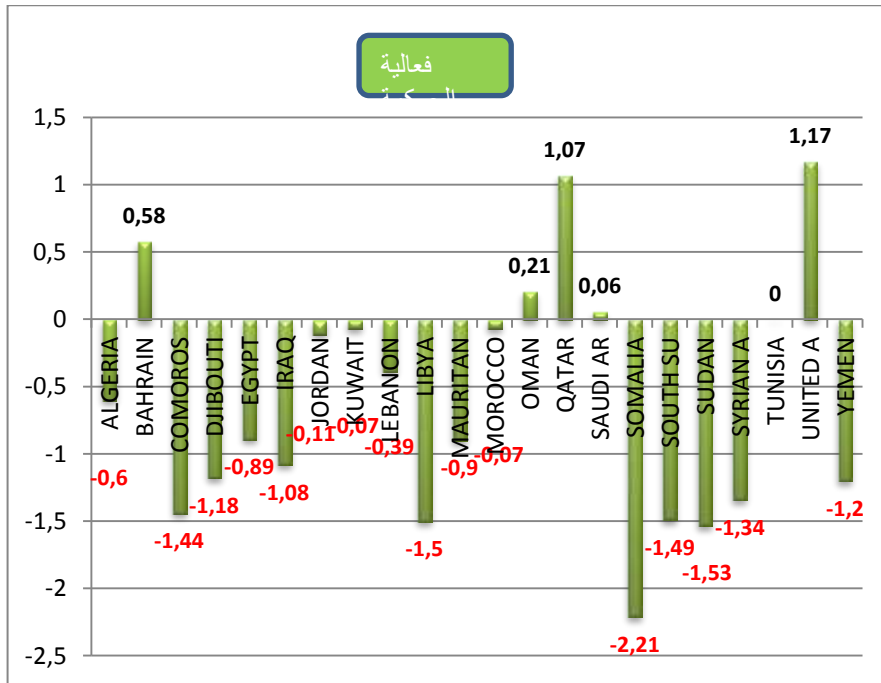
2- مؤشر جودة التشريعات (RegulatoryQuality): وتتضمن منظومة

التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع ، وتضمن سلامة وحقوق الافراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن ارساء قواعد العدالة بين افراد المجتمع. وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة.



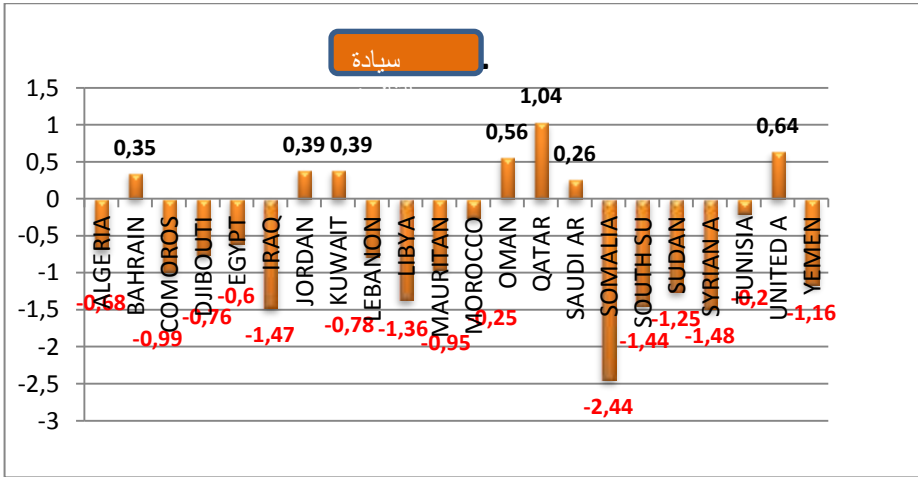
المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات
Worldwide Governance Indicator (WGI, 2014)

3- مؤشر فعالية الحوكمة (Government Effectiveness) : أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة ، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع ، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية .



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات
Worldwide Governance Indicator (WGI, 2014)

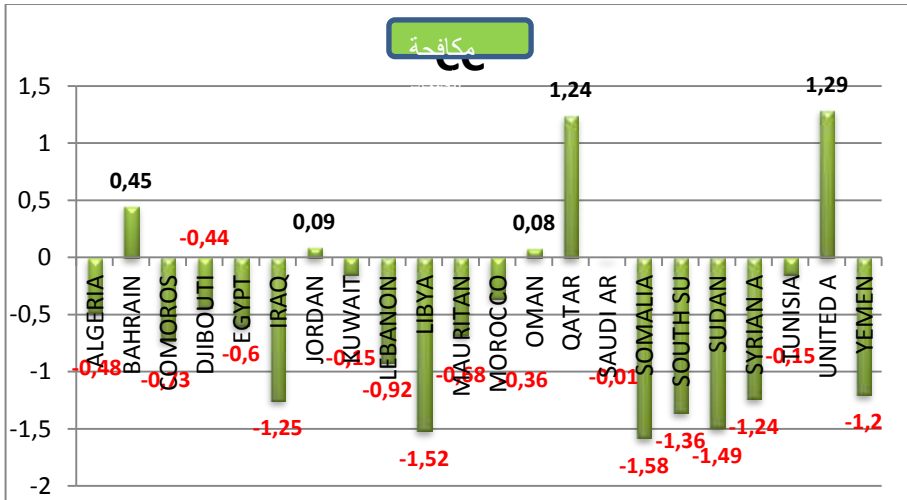
4- مؤشر سيادة القانون (Rule of Law) : يعني أن الجميع
حگامو مسؤولون ومواطنون، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، وهناك أطر
قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء، وأن تطبق
الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع
مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأن تكون هذه القوانين
متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانات لها ولحريات الإنسان . ويجب أن
تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومنتطبيقاتها.



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات

WorldwideGovernanceIndicator (WGI,2014)

5- مؤشر مكافحة الفساد (Control of Corruption) : وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم .

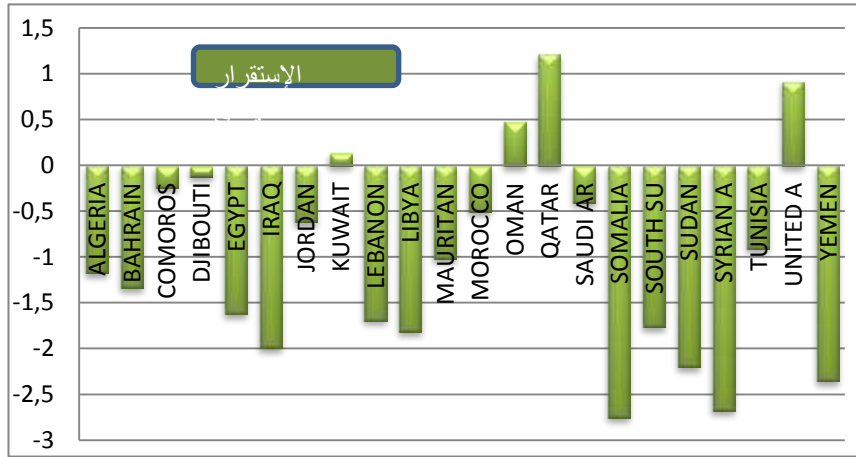


المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات

WorldwideGovernanceIndicator (WGI,2014)

6- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence) : وتعني إستقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به ، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة . كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المُعبر عن

عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات
WorldwideGovernanceIndicator (WGI,2014)

تُظهر التمثيلات البيانية لمعايير كوفمان الستة (المشاركة والمساءلة ، والإستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحوكمة، وجودة التشريعات، وسلطة القانون، ومراقبة الفساد ومحاربتها) تحسناً لسنة 2014 مقارنة بسنة 1996، وإن كان نسبياً، خاصةً إذا ما استثنينا الدول المضطربة سياسياً مثل الصومال والسودان واليمن وليبيا، سوريا والعراق، بحيث أن مؤشر المساءلة والمشاركة كان الأكثر تراجعاً بالنسبة للمؤشرات الأخرى، إذ يمثل المرتبة الأولى في التدهور كونه يأخذ قيمة سالبة بالنسبة لجميع الدول، يليه مؤشر الاستقرار السياسي الذي أخذت فيه أربعة دول فقط قيمة موجبة، أما بالنسبة لباقي المؤشرات فمعظم الدول العربية كانت لها قيم سالبة، وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى من حيث توفرها على عدة مؤشرات ايجابية للحكومة ثم قطر، فالبحرين، عمان، ثم الأردن، في حين أن دولة الكويت حققت قيمة موجبة لكل من مؤشر سيادة القانون و الاستقرار السياسي.

ويعود السبب في كون جميع مؤشرات الحوكمة في معظم الدول العربية ضعيفة، الى قلة المشاركة ومركزية الدولة وضعف كفاءة الشركات، وفساد بعض التشريعات وضيق مساحة الحريات، والمعوقات الاجتماعية والعادات والتقاليد المقيدة، اضافة الى ضعف الحوافز الاجتماعية والاقتصادية.

3- الحوكمة من منظور شرعي

هزت الفضائح المالية التي أدت إلى إفلاس العديد من كبريات الشركات ثقة المساهمين والمودعين، وأخذت قضية البحث عن السبل الفعالة للرقابة على أعمال تلك الشركات تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية الدولية بعيداً عن الفساد المالي والإداري، فكانت معايير الحوكمة الحل الأمثل للحفاظ على مصالح الأطراف ذات الصلة على غرار الوقائع التي كشفت حالات التلاعب بأموال الغير.

وهذا المعنى يتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية من الأصل، وليس كحالة طارئة كما في الحوكمة، فالمال يعتبر أحد المقومات الخمس المتمثلة في "حفظ الدين والعقل والنفس والنسل والمال"²²، إذ أولى الإسلام للمال رعاية خاصة وحدد خطوطاً أساسية للتمتع به²³، من خلال تحريم كل كسب يثير الأحقاد ويفسد العلاقات، وكتابة المعاملات المالية والرهن والإشهاد عليها.

ووفقاً لهذه المقاصد الشرعية نستخلص أن الحوكمة من منظور إسلامي تقوم على أربعة مبادئ أساسية وهي العدالة، والمسؤولية، المساءلة والشفافية²⁴ بحيث أن:

العدالة من أهم الأسس التي تقوم العقود الشرعية عليها، وذلك ما نجده في آيات عديدة في القرآن الكريم منها قول الله عز وجل: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ"²⁵، وقوله تعالى: "وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا"²⁶. ومن المنظور الإسلامي، فإن تحديد المسؤولية بدقة أمر مهم وقد حددتها الشريعة بشكل دقيق، وتعني القيام بأداء ما أوكلت به، والفرد المسلم يسانده

22 الإمام ابراهيم بن موسى الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة، دار ابن عفان، مصر، 2008، ص:130.

خوجة عز الدين:المبادئ والقيم الاسلامية في المعاملات المالية، دار البركة، جدة، 1994، ص: 1123.

شوقي أبورقية: الحوكمة في المصارف الاسلامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى 24 الوطني حول "العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر، الواقع والآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص: 7.

25القرآن الكريم: الآية 135، من سورة النساء.

26القرآن الكريم: الآية 152، من سورة الأنعام.

الدافع الديني لأن آية مسؤولية يتحملها المسلم بناء على تعاقد مع غيره يكون مسؤولاً أولاً أمام الله، الذي أمر بالوفاء بالعقود لقوله سبحانه: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ"²⁷، وقوله صلى الله عليه وسلم: "كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته"²⁸، اذن فالمسؤولية في الاسلام لا تنتهي بقرار اتخذ في ضوء البيانات بل هي ممتدة الى نتائج هذا القرار.

أما المسائلة فقد وضعت الشريعة الإسلامية في تنظيمها لعقود المعاملات أسساً لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، وأقرت عقوبات حاسمة لمن يخلّ بها، بل ويستشعر المسلم الجزاء من الله، عز وجل، بخاصة في الحالات التي يتمكن فيها الإنسان من الإفلات من رقابة البشر والعقوبات الإدارية. والشفافية وتعني الصدق والأمانة والدقة والشمول للمعلومات التي تُقدّم عن أعمال الشركة للأطراف الذين لا تمكنهم ظروفهم من الإشراف المباشر على أعمال الشركة التي لهم فيها مصالح للتعرف على مدى أمانة وكفاءة الإدارة في إدارة أموالهم، مصداقاً لقوله "والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون"²⁹، وقوله صلى الله عليه وسلم "لا إيمان لمن لا أمان له".

المحور الثالث: مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل الأنظمة الرقابية لشركات التأمين التكافلي

بالرغم من أن صناعة التأمين تشكل أحد أهم وسائل إدارة المخاطر، إلا أن صناعته تحتوي الكثير من المخاطر التي تحول دون أن يكون له دور فعال في تطوير وحماية الصناعة المالية، غير أن ذلك لا يعني أن المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بعيدة عنها، بل إن شركات التأمين التكافلي ترتفع فيها نسب المخاطر نتيجة لخصوصيتها مقارنة بشركات التأمين التجارية، وللمحد من هذه المخاطر لابد من الاستعانة بآليات حديثة للإدارة والرقابة من خلال تطبيق معايير الحوكمة التي تتضمن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تستهدف توفير إجراءات رقابية داخلية وخارجية صارمة.

1- المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين والتأمين التكافلي

27 القرآن الكريم: الآية 1، من سورة المائدة.

28 صحيح البخاري: كتاب الجمعة، الحديث رقم 893، ص: 159.

29 القرآن الكريم: الآية 8، من سورة المؤمنون.

تختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين سواء كانت (تجارية - تكافلية) ونذكر منها³⁰:

المخاطر الطبيعية: مثل الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين وعواصف وأمطار وفيضانات وموجات البرد تسبب خسائر كبيرة تنعكس على صناعة التأمين عامة.

المخاطر التقنية: تؤدي المشاريع ذات التكنولوجيا العالية كمشاريع توليد الطاقة الكهربائية بالطاقة الذرية والتنقيب عن النفط والغاز في البحر إلى حدوث مطالبات ضخمة على صناعة التأمين في شكل مطالبات تأمين الهندسة والأخطار المهنية أم تأمين المسؤولية المدنية أو تأمين العمال أو الحريق.

مخاطر المنتج الجديد: تتعلق بتطوير منتجات تأمينية جديدة أو بالتغيرات الحاصلة على منتجات قائمة وتنتج هذه المخاطر بسبب ضعف الوعي التأميني خطأً بالتسعير وفي معلومات البيع والتسويق.

مخاطر التشغيل: تتمثل في أخطاء أو بطء أو توقف في سير أعمال الشركة بسبب مشاكل ناتجة عن أنظمة تقنية المعلومات التي تستعملها الشركة حدوث أعطال فنية وتقنية في الأجهزة المستخدمة و تضررها سرقة المعلومات والعبث المتعمد بقاعدة البيانات ضعف الخبرة الفنية والعملية لبعض موظفي الشركة.

مخاطر الاكتتاب: تتمثل في اختيار سياسة محددة للتأمين على المخاطر التي تقرها الشركة حسب أهدافها وقدرتها المالية والإدارية والفنية في نشوء هذه المخاطر منها عدم مصداقية البيانات والمعلومات وعدم الالتزام بسياسة الاكتتاب المعتمدة وضعف الخبرات في تقييم المخاطر.

مخاطر السيولة: تتمثل في عدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها بشكل فوري والتعثر في سداد المطالبات والأطراف المدينة لالتزاماتها تجاه الشركة في الوقت المحدد أو مطالبات تفوق السيولة، وتضطر الشركة لتسييل الأصول بسعر أقل التكلفة.

مخاطر الاحتيال: الاحتيال بالتأمين متعدد الأشكال والصور يعتمد بتقديم إحدى أو كل الحقائق المادية المتصلة بالقرار المالي التأميني أو عملية تؤثر على وضع شركة التأمين، الإعفاء عن التحويلات دون سبب مقنع كإساءة المسؤولية وموقع

³⁰ مؤسسة النقد العربي السعودي: لائحة إدارة المخاطر، الرياض، 2008، ص: 10.

الثقة وعلاقة وكالة وسوء توزيع الموجودات المؤمنة لتعدد المطالب، مثلاً تعويض المتضرر بأكثر من المستحق ومطالبات عن حوادث وهمية وتغطية مخاطر لا تغطيها الوثائق كوقوع المخاطر عمداً وإتاحة الظروف لنشوتها.

- ونظراً لخصوصية عمل شركات التأمين التكافلي: فإنها تتعرض بالإضافة إلى المخاطر العامة إلى³¹:

✓ المنافسة: تواجه شركات التأمين التكافلي منافسة مستمرة مع شركات التأمين (التجاري-التكافلي) في السوق التأميني في السعر والتسويق، وجذب الزبائن والإعلان، وكفاءة الموظفين والخدمات التأمينية، وتوسع مجالات التأمين وزيادة رأس المال.

✓ العجز في صندوق المشتركين: تواجه صناديق التأمين التكافلي مخاطر السيولة والملاءة المالية في حال عدم قدرتها على دفع التعويضات المطلوبة لتغطية الخسائر وبتفاقم الحالة ستقود إلى مخاطر أخرى جديدة ومنها مخاطر السمعة التجارية والمنافسة السوقية إضافة إلى مخاطر التصفية في حالة المسؤولية عدم اكتمال العجز وهذا من شأنه أن يعرضها للخسائر أو الإفلاس (شركات إعادة التأمين) حيث تضطر إدارة الشركة التكافلية لإعادة التأمين في شركات تأمين غير إسلامية والتي قد لا تقبل بالشروط المقبولة.

✓ مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة: شركات التأمين التكافلية لها هيئة شرعية للفتوى وملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية وإذا قامت بمخالفة شرعية فيلغى العقد وهذا ما يؤدي إلى حرمان الشركة من مكاسب ضائعة وتحملها خسائرًا وجهداً وتكلفة.

³¹ جمعية المدققين الداخليين: دور نشاط التدقيق الداخلي في الحوكمة والمخاطر والرقابة، جمعية المدققين الداخليين، أبو ظبي، 2011، ص:9.

- ✓ الاختلافات الفقهية: ترتبط هذه المخاطر بمخاطر السيولة فالاختلاف في وصف الطبيعة أو العلاقة العقدية للتبرع الذي تنطبق على اشتراكات التأمين التكافلي سيؤثر في تحديد ملكية موجودات الصناديق كذلك المسؤولية عن الملاءة المالية لهذه الصناديق وتحمل تبعة الهلاك عند حدوث الخسائر ودفع تعويضات. ظهور مخالفات شرعية في العمليات.
- ✓ الاستثمار: المخاطر الناتجة عن استثمار رأس مال الشركة واحتياطياتها الفنية في استثمارات إسلامية لا تخلو من المخاطر بما يمكن أن يؤثر سلباً على أرباح الشركة ومركزها المالي.
- ✓ الجوانب التنظيمية: منها الإدارية والتخطيطية حيث يحتاج إلى عناصر كفؤة مخصصة في وظيفتها ومن يجمع بين الإخلاص والاختصاص ليس سهلاً في المؤسسات المالية الإسلامية.

3- دور الحوكمة في تعزيز الرقابة على مؤسسات التأمين التكافلي

شركات التأمين التكافلي معرضة للمخاطر أكثر من غيرها نظراً لخصوصية نشاطها كما ذكرنا سابقاً، فبدلاً من أن تكون أحد محركات الاقتصاد، تصبح عبئاً عليه، يتحمله المجتمع بأسره، وهذا يستدعي بناء نظام رقابي فعال يمكنه من تجنب المخاطر والتنبيه بها، من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات داخل شركة التأمين التكافلي وفق آليات داخلية وخارجية:

- ✓ الآليات الداخلية لحوكمة الشركات: تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على الخدمات التي تقدمها شركة التأمين التكافلي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها وتصنف إلى:

-مجلس الإدارة: يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة التنفيذية إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء أعضاء الإدارة التنفيذية كما أنه يشارك

بفاعلية في وضع استراتيجيات إدارات الشركة ويراقب سلوكها ويقوم أداؤها وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

-التدقيق الداخلي للمالية وللأداء: هو فحص دوري للوسائل الموضوعة ونشاط مستقل داخل الشركة، يهدف إلى التأكد من دقة وفعالية الأنظمة والتعليمات والإجراءات المطبقة داخلها وتزويد الإدارة بتقارير عن أي انحرافات أو نقاط ضعف وفق معايير معينة لإدارة التدقيق الداخلي.

-الهيئة الشرعية: إن للهيئة الشرعية بالشركة دور هام في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها، خاصة في مجال الاستثمار والسمعة، ومن أجل الالتزام بالضوابط الشرعية، يجب على هذه الهيئة بالتحديد أن تعمل كإحدى مكونات جهاز الضبط الشرعي وفق ثلاثة مبادئ أساسية للحوكمة:

➤ الاستقلالية: بمعنى أن يكون أعضاء الهيئة من غير العاملين بالشركة، ولا يتقيدون بعقود عمل تلزمهم بلوائح ونظم العمل داخل الشركة، ولو كانت الهيئة ضمن الهيكل التنظيمي لها؛ فيجب أن يكون للهيئة الشرعية لائحة مستقلة تنظم عملها وأمورها المادية من أجور ومكافآت، ويتم تعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة، ثم يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية للشركة المصادقة عليه، وذلك لمدة مساوية لمدة مجلس الإدارة.

كما لا يجوز عزل أعضاء الهيئة الشرعية إلا بقرار من مجلس الإدارة، وتصادق عليه الجمعية العمومية، وذلك لتعميق مفهوم الاستقلالية³²، ومن أهم العناصر استقلال الهيئة الاستقلال الذاتي لعضو الهيئة، أي تمتعه بأخلاق عالية واحساسه بعظم المسؤولية مع عدم وجود مصلحة بينه وبين الشركة التي يراقب أعمالها³³.

➤ الإلزامية: إكساب الهيئة الشرعية سلطة حمل الشركة على تنفيذ ما يصدر عنها من فتاوى وقرارات، وهذا بتدعيم من مجمع الفقه الاسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية³⁴.

32 البعلي عبد الحميد: لرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية ، مرجع سبق ذكره، ص:35.

33 عمر محمد، أعمال الهيئات الشرعية بين الاستشارية الفردية والمهنية المؤسسية، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

34 عماد الزيدات: الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين التعاوني وطرق تفعيلها، مرجع سابق ، ص:13.

➤ **الشمولية:** أي أن جميع أعمال الشركة ومعاملاتها وعقودها واستثماراتها تخضع لإشراف الهيئة الشرعية، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي أثناء التنفيذ وبعده.

وعليه يمكن القول أن قيام الهيئة الشرعية بدورها يؤدي إلى غرس القيم الإسلامية في أعمال الشركة ونظام حوكمتها، وهذا ما يتطلب أن يكون أعضاء الهيئة قدوة يُحتذى بها في الأخلاق والأداء، وعلمهم القيام بأبحاث علمية تساعد على ابتكار منتجات نابعة من الشريعة الإسلامية، وتراعي مقاصدها، وليس منتجات تقليدية يتم محاكاتها وإيجاد المخارج الشرعية لها،

✓ **الآليات الخارجية لحوكمة الشركات :** تتمثل آليات حوكمة الشركات

الخارجية في الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغط من قبل المنظمات الدولية، نوجزها فيما يلي:

- **المنافسة في سوق المنتجات والخدمات:** سوق المنتجات والخدمات التأمينية من أحد آليات المهمة لمبادئ حوكمة الشركات فإذا لم تقم الإدارة بواجباتها بشكل صحيح أوانها غير مؤهلة سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل صناعة التأمين التكافلي وبالتالي تتعرض للتصفية والإفلاس.

- **التدقيق الخارجي:** يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية للحوكمة، إذ يوفر المدققون الخارجيون المساءلة وتحسين الثقة بين أصحاب المصالح، والمساعدة على قبول الكشوفات المحاسبية والتقارير المالية المقدمة، والمنشورة من خلال التركيز على دور مجالس الإدارة لاختيار لجنة التدقيق الخارجية ذات الكفاءة والتخصص في حقل الصناعة التأمينية التكافلية.

وعلى شركات التأمين سواء التجاري أو التكافلي أيضا:

- اختيار أعضاء مجلس الإدارة من المؤهلين، والمحترفين، والقياديين القادرين على متابعة التنفيذ، حيث أن سلوك قيادات الشركة النزهة والكفاءة هو من صمام الأمان لضمان تطبيق معايير الحوكمة بالشركة.

- يجب أن يتضمن الهيكل التنظيمي لشركة التأمين إدارة مستقلة للمخاطر، يكون لها مدير مسؤول يسمى مدير المخاطر³⁵.

35 مصري عبد الصبور: التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2012، ص: 154.

- يجب على الشركة وضع سياسات واجراءات لتحديد نوع المخاطر وطبيعتها، وحدود التعرض لها، وكذا إجراءات مراقبتها.
 - وضع خطة طوارئ لشركة التأمين بما في ذلك الاشارات الأولية لوقوع الخطر، وتصميم اختبارات التحمل.
 - على إدارة المخاطر رفع تقارير دورية الى مجلس الادارة توضح أنشطتها خلال السنة، على أن تقوم الشركة بتزويد مراقب التأمين في السوق بتقرير سنوي يفصل خطة ادارة المخاطر التي تعتمدها، موقع من قبل الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الادارة.
 - يجب على مجلس الإدارة تكوين لجنة تابعة له لإدارة المخاطر، تتكون من عضوين غير تنفيذيين من أعضاء المجلس، والرئيس التنفيذي للشركة، ومدير ادارة المخاطر، للمتابعة والتوجيه الفوري لمواجهة أية مخاطر.
 - وضع أسقف عليا للمخاطر التي يمكن للشركة تحملها، مع وضع آلية لطلب الاستثناء من هذه الأسقف.
 - شفافية المعلومات المصرح بها لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا عن منظومة المخاطر بالشركة.
 - يجب أن تضع ادارة التدقيق الداخلي خطط المراجعة الداخلية بما يتوافق مع إستراتيجية إدارة المخاطر؛ لتزويد الادارة بالمعلومات اللازمة لتخفيف حدة النتائج السلبية المرتبطة بتنفيذ أنشطة الشركة³⁶.
 - إن مجلس الادارة مسؤول مسؤولية كاملة عن التأكد من أن نظام ادارة المخاطر مناسب وفعال، ويحق له الاستعانة بخبراء خارجيين للمساعدة في تقييم اختبارات التحمل، ومراجعة الاحتياطات الفنية التي تم احتسابها³⁷.
- ✓ أثر تطبيق معايير الحوكمة على شركات التأمين التكافلي
- إن إدخال معايير الحوكمة على خدمات التأمين التكافلي يحقق مايلي:
- رفع كفاءة الرقابة على مجلس ادارة شركة التأمين التكافلي: وذلك من خلال حل مشاكل الوكالة فالشركات المساهمة التي تقوم بأعمال التأمين

جمعية المدققين الداخليين، دور نشاط التدقيق الداخلي في الحوكمة، مرجع سبق ذكره، ص:9.

انفصلت ملكيتها عن الإدارة بعد تطبيق الحوكمة، ويتم اختيار الإدارة العليا متمثلة في أعضاء مجلس الإدارة وكبار الإدارة التنفيذية من بين المساهمين والذين يجمعون بين صفتي الملكية للشركة والانطواء تحت مظلتها التامينية، وهذا ما يضيف مزيداً من الرقابة من خلال مبادئها وآلياتها الداخلية والخارجية.

➤ تجسيد الوظيفة الحمائية للتأمين: باعتبار أن التأمين التكافلي هو تكافل مجموعة من الأشخاص في نظام يتيح لهم التعاون في تحمل الضرر الواقع، وبه تتم حماية المؤمن من خلال القواعد التنظيمية للحوكمة، التي تكفل سلامة شركة التأمين التكافلي في الأجل الطويل، بما يضمن عدم حدوث خلل في العلاقة التعاقدية بين المؤمن والمؤمن لهم.

➤ تنمية أسواق التأمين التكافلي وزيادة فعاليتها: يجب علي المشرعين والمشرفين علي صناعة التأمين الإسلامي وضع الإطار السليم لتنمية هذه الصناعة وضمان سلامتها ومعالجة الآثار التي تترتب عن تردّي الأسواق وغيوبها ليس فقط لمصلحة المستهلك وحده وإنما للاقتصاد برمته، ذلك أن مبادئ الحوكمة ترمي الى تحقيق مصالح كل الأطراف ذات الصلة، وتعزيز مالية الدولة من خلال زيادة الموارد المستمدة بصورة مباشرة وغير مباشرة من قطاع التأمين.

✓ اجراءات ضمان التزام شركات التأمين بمعايير الحوكمة

تقوم وزارة التجارة والصناعة لكونها المسؤولة عن تأسيس الشركات المساهمة بمتابعة التزام شركات التأمين بحوكمة الشركات، وذلك من خلال اصدار التعليمات والتوجيهات بما يضمن حقوق أصحاب المصالح، ومن أحدث ما أصدرته وزارة التجارة لتدعيم تطبيق الحوكمة تحديد مدة عقد المراجعين الخارجيين بخمس سنوات متواصلة، ويجب أن يتم انقضاء سنتين قبل اعادة التعاقد مع المراجع الخارجي³⁸.

³⁸ مصري عبد الصبور، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

- كما تصدر هيئة رأس المال بكل دولة لائحة حوكمة الشركات، وتقوم بمراقبة أداء شركات التأمين والتأمين التكافلي بحكم انها مدرجة في سوق المال، وتوقع غرامات مالية، أو توقف تداول أسهم اية شركة تخالف قواعد لائحة حوكمة الشركات، خصوصاً فيما يتعلق بالشفافية والافصاح.

خاتمة:

من خلال ماسبق خلصنا الى بعض النتائج التي يتضح من خلالها أهمية تطبيق معايير الحوكمة كآلية للرقابة على شركات التأمين التكافلي، ومن أهمها:

-إن الصيغ المطبقة لإدارة عمليات التأمين التكافلي(نموذج المضاربة، نموذج الوكالة، النموذج المختلط) تمثل ابداعاً فقهياً معاصراً مؤسساً على ائتلاف وازدواجية الهدف التجاري الإستراتيجي من جهة، والهدف التكافلي التشاركي من جهة أخرى، ويعد النموذج المختلط "مضاربة ووكالة" الأفضل مقارنة بالنماذج الأخرى، لكونه يتميز بحصول مدير التكافل على دخل ثابت يمكن التنبؤ به في ضوء حجم المبيعات، وعلى نسبة من عائد استثمار أموال الصناديق.

-تمثل حوكمة الشركات نظاماً رقابياً فعالاً لإحكام السيطرة على أداء شركات التأمين التكافلي التي تعتبر أحد أهم وسائل إدارة المخاطر.

- إن حرص الهيئة الشرعية بمؤسسات التأمين التكافلي على المبادئ الأساسية للحوكمة الشرعية من استقلالية، إلزامية، شمولية، يُبعد شركات التأمين التكافلي عن أية تصرفات مريبة، فتكون قدوة يُحتذى بها.

- كشفت نتائج قياس معايير الحوكمة (وفق مؤشر كوفمان الصادر عن البنك الدولي) أنه كلما كانت مؤشرات الحوكمة الستة مرتفعة في البلد، كانت خدمات التأمين المقدمة أقل مخاطرة.